ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:07 العدد: 01(2022) ص504-524

النظام الضريبي كأداة للسياسة المالية ودوره في تعزيز العدالة الاجتماعية

Title The tax system as a tool for fiscal policy and its role in promoting social justice

د. بريني دحمان*
جامعة الجلفة (الجزائر)
Berini_Dahmane@yahoo.fr

د. بن عياد ناريمان
جامعة الجلفة (الجزائر)
Myworkhome72@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
26 ماي 2021
تاريخ القبول:
07 سبتمبر 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ النظام الضريبي:
- ✓ السياسة المالية:
- ✓ العدالة الاجتماعية:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار حقيقة العلاقة بين السياسة المالية والعدالة الاجتماعية، وكيف تعمل أدوات السياسة المالية على تحقيق هذا المفهوم، حيث تتجلى العلاقة العضوية والمتلازمة بين هذين المفهومين، وعمد هذا البحث إلى إبراز آليات السياسة المالية المستخدمة من أجل هذا الغرض، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لمثل هذه المواضيع، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يأتي في مقدمتها أنه لكي تتمكن السياسة المالية تحقيق عدالة إجتماعية يجب على السياسة الضريبية ان تتفق اهدافها مع اهداف السياسة المالية، وأن يعملا معا فى انسجام تام مع باقى فروع السياسة الاقتصادية، كما يجب اعتماد برامج تنماوية فعالة، وضمان التوزيع العادل للدخل بين مختلف أفراد المجتمع.

Article info

Received
26 May 2021
Accepted
07 September 2021

Keywords:
- ✓ *The tax system*
- ✓ *The Fiscal policy*
- ✓ *The Social justice*

Abstract :

This study aims to show the reality of the relationship between financial policy and social justice, and how financial policy tools work to achieve this concept, Where the organic and synergistic relationship between these two concepts is manifested, and this research aims to highlight the mechanisms of financial policy used for this purpose. The analytical descriptive approach has been followed in here, due to its relevance to such topics.The study reached a set of results, foremost of which is that in order for the fiscal policy to achieve social justice, the tax policy must agree with its objectives with the objectives of the fiscal policy, and work together in complete harmony with the rest of the branches of economic policy, and effective development programs must be adopted, and ensuring Equitable distribution of income among the various members of society.

*المؤلف المرسل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تعمل جميع الدول جاهدة على تحقيق قدر عال من العدل ونشر الطمأنينة والسلام بين أفراد مجتمعاتها، حتى تضمن العيش الكريم لمواطنيها وقد إستهدفت نظمها الاقتصادية إقامة توازن اقتصادي واجتماعي عادل بين طبقات المجتمع، من أجل إرساء مبادئ وقواعد العدالة الإجتماعية، ولهذا الغرض تتبع هذه الدول سياسات من بينها السياسة المالية التي تعتبر أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزع الدخول والثروات من خلال تجسيد بعض البرامج التنموية لضمان إجبارية وإلزامية ومجانية التعليم، الرعاية الصحية والعلاج المجاني لميسوري الحال والفقراء وكذا نظم التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية ونظم المعاشات.

وبدون شك فإن هذه النظم تقدم خدمة جليلة من حيث الرعاية التي تشمل كبار السن عند تقاعدهم وكذا المعوقين بتقديم المساعدات لهم وإدماجهم في المجتمع، وتلبية السلع والخدمات العامة وتقديم منح للدارسين وتوفير السكن الاجتماعي لمحدودي الدخل، وقد تكون هذه النظم إحدى الوسائل في إعادة توزيع الدخل في المجتمع بما يحقق مزيدا من العدالة، ولكن مع هذه الصورة المشرقة التي تدعو بالتفاؤل هناك دوما شعورا بالقلق الشديد إزاء ما هو خفي، فاللامساواة وعدم تكافؤ الفرص واللاعدالة في توزيع الدخل والثروة وغياب التنمية وإهمال مبادئ وأسس العدالة الاجتماعية هي السمات الغالبة في هذه المجتمعات،ولتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية لا بد من إجراء تعديلات على المنظومة الضريبية، وتبني ضرائب تراعي هدفي العدالة والحصيلة وذلك من أجل تغطية النفقات العامة والموجهة أساسا إلى مجموعة من البرامج كالرعاية الصحية والعلاج المجاني، وبرامج الضمان الاجتماعي والتي ترمي جميعها
إلى إرساء مبادئ وقواعد العدالة الاجتماعية.

2. إشكالية الدراسة:

من خلال ما ذكرناه سابقا، يمكننا طرح تساؤل هذه الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن للسياسة المالية من خلال سياستها الضريبية تحقيق عدالة اجتماعية في أوساط المجتمع؟

3. السياسة المالية

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم السياسة المالية مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أخذ هذا المفهوم يتطور ويتوسع مع انتقال دور الدولة من الحياد إلى التدخل ثم إلى كونها منتجة ومساهمة في النشاط الاقتصادي، وطبقا لذلك فقد تعددت التعاريف التي تبين مفهوم السياسة المالية كنتيجة لتعدد الكتاب الذين تناولوا هذا المفهوم من جانب وتعدد المضامين التي يتناولها كل تعريف من جانب آخر، فالبعض يعرف السياسة المالية على أنها "برنامج تخططه وتنفذه الحكومة مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق أهداف المجتمع" (دراز ع.، 1988، صفحة 11).

أما البعض الآخر فيعرفها على أنها " الجهود والمحاولات الحكومية المتعمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة الانفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام" (البطريق، مقدمة في علم المالية العامة، 1977، صفحة 6)، وهي "السياسة التي تعكس توجهات الدولة نحو استخدام الايراد والإنفاق العام في التأثير على النشاط الاقتصادي وبما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

والاجتماعية في توزيع الموارد بين الافراد" (خليل، 1982، صفحة 663).

في حين أن مجموعة أخرى من الكتاب تعرف السياسة المالية على أنها "جميع الاجراءات التي تهدف إلى زيادة الرفاهية العامة من خلال السيطرة على الموارد المالية بواسطة الانفاق وتعبئة الموارد المالية" (دراز ع.، 1988، صفحة 11).

من جهة أخرى تعد السياسة المالية دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة (فوزي، 1972، صفحة 21) ، وهي بذلك استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة (الكفراوي، 1997، صفحة 144). واستنادا إلى ما تقدم فإن تعدد التعاريف يعكس تطور دور الدولة ومهامها ووظائفها في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وبما يتلاءم مع مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد وفلسفته الاقتصادية ومبادئ التنظيم المالي والهيئات التابعة للدولة والتي تهتم بتنفيذ الاهداف العامة بأساليب الجدوى الاقتصادية.

1.3 أهداف السياسة المـــالية:

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، بفضل الاعتماد على أدواتها المختلفة نستعرضها فيما يلي (طويل، 2016، الصفحات 52-53):

- التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالتلاؤم وحاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وغيرها، وأيضا ألا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وما إلى ذلك.
- التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ويتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.
- التوازن الاجتماعي: المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد، في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة والمساواة.

التوازن العام: التوازن العام هو التوازن بين مجموع الانفاق الوطني وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

2.3 أدوات السياسة المالية

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها بشكل بسيط، كما فعل بعض الاقتصاديين، كالتالي (غدير، 2010، صفحة 14):

1.2.3.الضرائب والرسوم

أ. الضرائب: تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، بحيث تهدف إلى تزويد الخزينة العامة بأكبر نسبة من الإيرادات،كما أنها تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والاجتماعية، فهي تفرض على الأنشطة الاقتصادية كافة (ما لم تكن معفية جزئيا أو كليا)، كما أنها تهدف أيضا إلى تخفيف حدة التفاوت في مستوى الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، كأن تقوم الدولة مثلا بفرض ضرائب تصاعدية تتناسب مع مستوى الدخول والثروات التي يملكها الأفراد، وإنفاق الأموال المحصلة في مشاريع تخدم المجتمع، ولهذا تمثل الضرائب وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية لخدمة المجتمع (لطفي، 1997، الصفحات 61-63).

وتنقسم الضرائب إلى قسمين، القسم الأول ضرائب مباشرة، وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة(الدخل أو رأس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال (فرهود س.، 1990، صفحة 178) ، والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج. ولهذا تعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة، من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها:

- توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات.
- يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص.
- تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة، واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعبر أكثر عن مقدرة المكلَّف.

وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استناداً للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.

ب. الرسوم: يعد الرسم مصدرا إيراديا هاما تعتمد عليه الدولة، وهو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل (محرزي، 2005، صفحة 161). والرسوم عدة أنوع نذكر منها على سبيل المثال الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح والحفلات ...إلخ.

2.2.3.القروض العامة

كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد، وينجم عن القروض بالطبع آثار اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية (خالد محمد المهايني، الجشي خطيب خالد، 2000، صفحة 288).

3.2.3. الإنفاق العام

يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها، فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني. ففي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

الأنظمة الليبرالية تنخفض النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية وإنجاز المشاريع الاقتصادية، أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي بآن واحد. كما أن تأثير هذا الإنفاق على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد يكون أثره على زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر إنفاقاً لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون إنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال بشرط ألاّ تلجأ إليها الدولة على نطاق كبير حتى لا يؤدي ذلك إلى إنقاص إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار. وتعتبر الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة، وهي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، مثل الإعانات التي تقدم للصناعات الغذائية والتي تقدمها الدولة للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية أو رفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، وقد تستخدم الإعانات لتوطين الصناعة في مناطق نائية، كما تساهم في تخفيض السعر النهائي للمستهلك أو في دعم المنتج بشكل مباشر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج (النجار ع.، 1982، الصفحات 121-123).

4.2.3. عجز الموازنة

وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. ولا تعمد الدول المتقدمة إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظراً لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصادياً الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.

3.3. آلية عمل السياسة المالية

تعتبر أدوات السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق وإشباع الحاجات العامة والجماعية التي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدل الاجتماعي من خلال العمل على (السيوفي، 1989، الصفحات 67-68):

- الاستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع، وتعبئتها باتجاه القطاعات المحددة في خطة التنمية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بديلاً للتوازن المالي التقليدي.
- السعي لتحقيق العدل الاجتماعي من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية بشكل يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع.
- تغيير مدلول بعض أدوات السياسة المالية وإعطاءها أبعادها، فالضريبة لم تعد حيادية بل أصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها أداة تمويل فقط... والقرض العام لم يعد أسلوباً لهدر المدخرات المستقبلية للمجتمع إنما أداة لتمويل النشاط الإنتاجي.

إن قدرة السياسة المالية على تحقيق ما تقدم تنبع من خلال ميكانيكية أدواتها المالية في التأثير في جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الحاضر تلعب هذه الأدوات دوراً هاماً من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل القومي ومستويات الأسعار والاستثمار وكلها تعتبر أهدافاً تسعى السياسة المالية لتحقيقها (سهير، 1989، صفحة 394).

4. مفهوم العدالة الاجتماعية

إن محاولة تحديد المدلول العلمي للعدالة الاجتماعية، يثير الكثير من المشاكل والصعوبات حيث أن العدالة مفهوم ذاتي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

غامض ونسبي(Schiller, 1989, pp. 812-813) ، قابل للتغيير والتعديل في أي مكان وزمان ووفقا لآراء الكتاب والمفكرين وهو ليس بالشيء المادي واعتبره البعض مفهوم معقد، وغير خاضع للتحليل الاقتصادي (Lymer Dora, 2002, p. 10)، بالرغم من المحاولات العديدة للمفكرين الإقصاديين، لذا اكتفى البعض بترك مهمة تحديد مفهوم العدالة للفلاسفة(A.R.Prest, 1963, p. 118)).

1.4. تعريف العدالة الاجتماعية

إن مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم التي تمايزت حوله وتغايرت الفلسفات الفكرية والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتعاقب الأزمنة وتفاوت المجتمعات، ومن ثم يحسن- بداية-الاحتكام إلى الأصل اللغوي للفظ "العدالة" أملًا في فهم دلالات المفهوم في الفكر الفلسفي والديني والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية الحاكمة لها.

فالعدالَةِ مصدر عدلَ، يعدِلُ فَهو عادِلٌ، عدلَ الحاكِم في الحكْم يعدِلُ عدلاً، وهو عادِلُ مِن قَومٍ عدولٍ وعدلٍ، (والعدلُ) ضِد الجورِ، وهو ما قام في النُّفوسِ أنه مستَقيم، كالعدالةِ والعدولَةٍ والمعدِلَةِ والمعدلَةِ (ابادي، 2008، صفحة 1061) وفي أَسماءِ اللهِ سبحانَه: (العدلُ) وهو الَّذي لا يمِيلُ بِهِ الهوى فَيجور في الحكْمِ، وهو الحكْم بالحقِّ، والعدلُ مِن الناس: المرضِي قَولَه وحكْمه (منظور(د.ت)، صفحة 2838) ، وفي الفلسفة هي إحدى الفضائل الأربع التي سلَّم بها الفلاسفة من قديم، وهي الحِكْمةُ، والشجاعةُ، والعِفةُ، والعدالَةُ، و(العدلُ) الإنصاف، وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه (قاموس الوسيط2004، صفحة 588).

ولا يختلف معنى العدالة في اللغة الإنجليزية عنه في العربية؛ فهو ترجمة للكلمة « Justice » وهي كما جاء في قاموس Merriamتعبر عن الحالة التي تطبق فيها مبادئ الحق والاستقامة في كل شيء، والالتزام بالواجبات الأخلاقيه الإلاهية والبشرية كأساس للتعامل بين البشر بنزاهة واستقامة وإنصاف ووضوح.

إلا أن لفظ " العدالة " بدلالاته اللغوية –أيضا- يحمل معانٍ أخرى تضاف إليه حين وصفه بـ"الاجتماعية"؛ ففي قاموس المعاني الجامع تعرف العدالة الاجتماعية (اقتصاديا) بأنها نظام اقتصادي يعمل على إزالة الفروق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، و(سياسيا) بأنها وضع اجتماعي يتساوى فيه في الحقوق والمعاملة كل الأفراد والفئات دون مراعاة العرق أو الجنس أو أي عامل آخر من العوامل التي تؤدي إلى الظلم والإجحاف، و(قانونيا) بأنها قيام حقوق الأفراد في جميع النواحي العامة والاجتماعية والاقتصادية ورعاية هذه الحقوق بوضع الضمانات التي تكفلها والوسائل التي تحميها، وذلك مع مراعاة أن هذه الحقوق ليست مطلقة بل مقيدة بالحدود التي تمليها مستلزمات الصالح العام (نصير، 1961، صفحة 5).

وباعتبار العدالة الاجتماعية تمس جانبين مادي ومعنوي في حياة الإنسان، فيمكن أن يقصد بها المساواة بين أفراد المجتمع في ممارسة الحقوق والواجبات السياسية، ويمكن أن تعني المساواة أمام القانون وفي أروقة القضاء،كما يمكن أ ن تعني العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف العامة،كما يمكن أن تعني العدالة في توزيع الدخل أو الثروة، ومن الممكن أن يكون المقصود بها تدخلا من قبل الدولة باستخدام السياسات المختلفة، الاقتصادية، المالية والنقدية للتأثير في التوزيع الأولي للدخل الوطني، للوصول إلى التوزيع العادل والمتوقع أو ما يسمى بإعادة التوزيع، ويمكن أن تعني تكافؤ الفرص (محمدين، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة مقارنة في الفكر المالي الإسلامي والحديث، 1989، الصفحات 2-3) ، ويمن القول أن العدالة الاجتماعية عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي، يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع. وتتمثل في النفعية الاقتصادية، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي، وتكافؤ الفرص، ليتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني.

وعليه فإذا كانت العدالة الاجتماعية تشمل كل تلك الجوانب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

السابقة فإنه يصعب التطرق لها جميعا بالدراسة والتحليل لذا سنتطرق للعدالة الاجتماعية من جانبها الاقتصادي والمالي، ومما سبق سنحاول التطرق لمجموعة من التعاريف للعدالة الاجتماعية في مختلف الأنظمة الاقتصادية، بالرغم من أن مفهومها يكتنفه الكثير من الغموض، وتتباين هذه التعاريف وتختلف دلالة معانيها من فكر اقتصادي لآخر إذ أنه حسب كل معنى لكل فكر اقتصادي تتوجه سياسات الدولة وأدواتها لتحقيق هذا المعنى.

1.1.4.تعريف العدالة الاجتماعية في الدين الإسلامي

إن العدالة الاجتماعية في الإسلام هي عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوما تها، فهي ليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة وهي تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها،كما أن القيم التي تتناولها ليست القيم الاقتصادية وحدها، ولا القيم المادية عموما، إنما هي القيم الاقتصادية والمادية ممتزجة بالقيم المعنوية والروحية جميعا (قطب، 1995، صفحة 2).

وعرفت العدالة الاجتماعية في الإسلام على أنها "التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين، أو الجنس أو السن أو اللون أو غيرها الأسباب" (السيد، 1993، صفحة 416) ، كما تُعرف لدى بعض العلماء المسلمين بمصطلح التكافل الاجتماعي وهو "أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم سواءاً كانوا أفرادا أو جماعات، حكاما أو محكومين على إتخاذ مواقف إيجابية كرعاية الأيتام ونشر العلم، بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة الإسلامية، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، حيث يتعاون الجميع ويتضامنون لإيجاد المجتمع الأفضل، ودفع الضرر عن أفراده" (علوان، 2001، صفحة 15). لذا فالتكافل الاجتماعي يضع في اعتباره أن للفرد مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته، وأن للمجتمع مصلحة عليا لابد أن تنتهي عندها حرية الأفراد، لذا يقرر الإسلام مبدأ التكافل بين الفرد وأسرته، وبين الفرد والجماعة وبين الجيل والأجيال المتعاقبة (عبدة، 2009، صفحة 66). وهناك من يرى بأن التكافل الاجتماعي يعد من بين أهم أسس العدالة الاجتماعية.

ومما لاشك فيه فقد جاء في الكتاب والسنة أحكام متعلقة بالعدالة، فكل ما هو متعلق بها مصدره الشريعة الإسلامية، لذا فنصوص القرآن والسنّة المطهرة كثيرة تبين الأهمية الكبرى التي يعطيها الإسلام للعدالة.

ومن الآثار الاقتصادية للتعاليم القرآنية في هذا السياق، قوله تعالى مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" الحشر (القرآن، الآية 7) ، فيمكننا أن نشير إلى أن تمركز الثروة وممارسة الإحتكار، تمثل عراقيل وصعاب لإقامة العدالة الاجتماعية والأخوة والانسجام الإجتماعي، حيث أنه جدير بالذكر أن الله حرم احتكار الثروة من طرف الأقلية (براهيمي، 1997، صفحة 32).

كما أن المولى عزّ وجل قد وضع الموارد الطبيعية تحت تصرف البشرية جمعاء، في قوله تعالى "هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ "(القرآن، البقرة، 29). لكنه سبحانه وتعالى حدد بعض القواعد الرامية إلى ضمان التوزيع العادل للمداخيل، مبني على تعويض عادل لعوامل الإنتاج وإلى خلق فرص عمل جديدة والى إنشاء نظام حماية اجتماعية، بهدف مساعدة الفئات المحرومة والفقيرة والفقيرة (براهيمي، 1997، صفحة 32).

أما في السنة النبوية الشريفة فاشتهر عن الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" أنه قال يوما إن لكل واحد حقا مساويا في ثروة الأمة. ولا أحد (ولو كان عمر نفسه) يمكنه الحصول على حق أكبر من حق الآخر، وعليه فإن الإسلام يَعتبر العدالة في التوزيع ذات أهمية كبيرة فهي تتصدر الأولويات في الاقتصاد الإسلامي (براهيمي، 1997، صفحة 33).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مما سبق يتضح أنه من الصعوبة مما كان تحديد مفهوم واضح للعدالة الاجتماعية، وذلك كون هذه الأخيرة يختلف معناها من فكر اقتصادي لآخر وقد يختلف مدلولها داخل الفكر الاقتصادي من فترة زمنية لأخرى، وقد تختلف دلالتها من شخص لآخر فمنهم من رأى بأنها هي التكافل الاجتماعي ومنهم من يرى بأنها تكافؤ الفرص وآخرون يرون بأنها عدالة التوزيع للدخل والثروة بين أفراد المجتمع وفئة أخرى ترى بأنها عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، المادية والمعنوية.

2.1.4.تعريف العدالة الاجتماعية في النظام الاشتراكي

إن العدالة الاجتماعية في النظام الاشتراكي هي مجرد عدالة توزيع للدخل على كل من ساهم في الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية ولكل حسب حاجته، حيث أن أساس التوزيع في النظام الاشتراكي هو العمل حيث تسود الملكية الجماعية، وأن العمل هو مصدر اكتساب الحقوق والحصول على الدخل، وفي هذا الإطار فإن الدولة هي المخطط وهي التي تقوم بتحديد النصيب النسبي من الناتج الوطني لكل عامل من عوامل الإنتاج من خلال تحديد أسعار عناصر الإنتاج وفقا لما ترغب الدولة في أن تحققه، ومما تجدر الإشارة إليه فإنه يمكن أن يكون هناك تفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والسبب في ذلك راجع الى اختلاف الأجور النقدية بين أفراد المجتمع نتيجة لاختلاف مشقة العمل واختلاف المواهب والقدرات، واختلاف مستوى التعليم والتدريب بين أفراد المجتمع، ومن الممكن أن يكون هذا التفاوت مقبولا من وجهة نظر الدولة لأنه يتّفق مع رغبات المخطط (عثمان، 2007، الصفحات 188-189).

3.1.4.تعريف العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الرأسمالي

تختلف دلالة معنى العدالة الاجتماعية كما ذكرنا سابقا حسب الفكر الاقتصادي الذي يحدد طبيعتها وكيفية تحقيقها، وبالتالي فالعدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي هي هدف تابع لجوهر هذا الفكر ألا وهو "الحرية الاقتصادية"، وتحقيقها في هذا الفكر يتطلب إعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم سواءا المادية أو الفكرية فيُعطى كل واحد على حسب ما عنده من أصول رأسمالية سابقة أو على حسب ما عنده من قدرات ومهارات، وأما تحقيق العدالة بمعنى تقليل التفاوت في الثروة والدخل بين أفراد المجتمع فليست من بنية النظام الأساسية، وإنما جاءت تحت تأثيرات وضغط المد الاشتراكي في بداية القرن العشرين، وكنتيجة للأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم برزت ضرورة تدخل الدولة من جديد في الاقتصاد لتحقيق العدالة من خلال مراقبة سير النشاط الاقتصادي والتدخل فيه عند وجود مشاكل ومحاولة تخفيف حدة التفاوت في الدخول (الكبسي، 2013، صفحة 5).

وتعرف العدالة الاجتماعية على أنها التوزيع العادل للدخل الوطني مابين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه، وما بين مختلف الأفراد في كل طبقة، ولا يعني هذا المساواة في توزيع الدخول، حتى في الدول الاشتراكية لا توجد بها هذه المساواة وإنما العائد هو نتيجة المساهمة في العملية الإنتاجية مع بعض التعديلات لأسباب إنسانية (جامع، 1979، صفحة 473) ، ويتضح مما تقدم أن العدالة الاجتماعية مفهوم نسبي لابد من أن يكون هدفه ضمان توفير الحاجات الضرورية اللازمة للحياة لكل فرد في المجتمع (الجمل، 2007، صفحة 362).

كما تعرف أيضا بأ نها تعني تكافؤ الفرص مع ترك المواهب تعمل بعد ذلك بما لا يتعارض مع تعاليم الدين أو القانون أو العرف السائد، ذلك أن المساواة الاقتصادية بمعناها الحر الضيق تصطدم مع الفطرة، وتتنافى مع اختلاف الأفراد في المواهب والقدرات (محمدين، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، 1991، صفحة 17) ، فالعدالة موجودة في النظام الرأسمالي، لكن وفقاً لضوابط يقوم عليها هذا النظام،كما أن تحقيق هذا الهدف ليس من أولويات النظام الرأسمالي بل تسبقه أهداف أخرى.

ومن خلال ما سبق لعلّه من المفيد أن ننوه أن العدالة الاجتماعية تعد هدفا مشتركا لكل الأنظمة الاقتصادية، بالرغم من أن مفهومها يكتنفه الغموض ويختلف من فكر اقتصادي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

لآخر بحيث أن النظم الوضعية اجتهدت في تقديم مدلول محدد للعدالة الاجتماعية إلاّ أن وجهات النظر اختلفت من مفكر لآخر ومن زمان لآخر ومن مكان الى آخر أيضا، أي أنها مفهوم نسبي متغير وغير ثابت وقد انحصرت مختلف التعاريف في الجانب المادي والمتعلق بمشكل توزيع الدخل والثروة مع إهمالها لعنصر مهم ألا وهو الجانب المعنوي، في حين نجد أن مدلول العدالة الاجتماعية في ديننا الحنيف وأصوله كان ملماً بمختلف قواعد العدالة الاجتماعية من ثبات وكمال ومرونة، وكان ديننا السمح ملماً بكل القيم من مادية ومعنوية وأخلاقية، وعليه فهي وفقا لديننا هي عدالة انسانية شاملة لكل جوانب الحياة فهي ليست مجرد عدالة اقتصادية تناولت القيم الاقتصادية وحدها إنما هي القيم الاقتصادية والمادية ممتزجة بالقيم المعنوية والروحية جميعا.

2.4 أسس ووسائل تحقيق العدالة الاجتماعية:

تعد العدالة الاجتماعية من أهم مرتكزات العدل التي لا يمكن أن يتحقق من دونها، إذ أن تحقيقها في النظم الاقتصادية يتوقف على الأسس التي تقوم عليها، فبمقدار إستقامة هذه الأسس تستقيم العدالة الاجتماعية،كما أنه لمن المفيد أن نشير بأن هذه الأسس إذا ما أخذت بعين الإعتبار طبيعة الإنسان وميولاته وفطرته وحاجاته المادية والمعنوية فإ نها لا محالة ستحقق العدالة الإجتماعية المطلوبة، وبطبيعة الحال فإن أي مجتمع يسعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية التي ترتبط بالحياة الاقتصادية، والتي بدورها تربط بين الإنتاج وعدالة التوزيع، وعليه فإنه لابد لأي مجتمع كان من إرساء أسس بها تتحقق العدالة الاجتماعية المأمولة، وهذه الأسس دائما هي بحاجة إلى وسائل علمية لإخراجها الى حيز التطبيق.

1.2.4.أسس العدالة الاجتماعية

يقوم تحقيق العدالة الاجتماعية على مجموعة من الأسس نوجزها فيما يلي:

أ. المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع

يعتبر مبدأ المساواة أساس العلاقة بين أفراد المجتمع، فيجب أن تكون المساواة في الحقوق والواجبات، وكذا المساواة في الإنتفاع من خيرات البلد وأمواله، حيث أن مظاهر المساواة تزيد المجتمع حيوية وتزيد أفراده الرغبة في الإنتاج والتطور والتقدم، فالمساواة العادلة تعني هنا أن أفراد المجتمع متساوون في الحقوق والحريات والواجبات ولا تمييز بينهم لعوامل الجنس أو العرق أو الدين أو اللون أو الموقع الجغرافي أو غيرها، لكن المساواة ليست مطلقة بمعناها القانوني فقط – المساواة أمام القانون- وإنما يكون التمايز والتفاوت فيها هو عين العدالة؛ فالمساواة بمعناها الاجتماعي تراعي التمايز في الواقع الاجتماعي بين المواطنين، كالتمييز بين المتعلم والأمي، والعامل والعاطل، والغني والفقير، والسوي والمعاق، والطفل والشاب، والشيخ والكهل، والصحيح والمريض، وغيرها من الخصائص الاجتماعية التي يصبح التعامل فيها بالتماثل مجافيا للعدالة الاجتماعية هدفا ووسيلة (عمار، 2006، الصفحات 14-15) ، ومنها أيضا المساواة في حفظ الكرامة الإنسانية من خلال المساواة في اساليب التعامل مع أفراد المجتمع (فورهولت، 2010، صفحة 142) حين تقدم لهم حقوقهم أو عند تأديتهم لواجباهم أو ممارستهم لحرياتهم، ذلك أن المساواة المقصودة هنا هي تلك المساواة الرامية الى رفض سياسات التمييز والإقصاء والتهميش الإجتماعي، فيجب مراعاة التساوي في الإستحقاقات، إذ أنه من غير الممكن مساواة المنتج بالذي لا ينتج والمبدع بالفاشل والمبتدأ بصاحب الخبرة.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن تكون الاختلافات بين الأفراد في الدخل أو الثروة أو غيرها مقبولة إجتماعيا، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الإستغلال والظلم ومتّفق عليها اجتماعيا، ولهذا فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظّاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى، وعموما فمن أسس العدالة الاجتماعية المساواة في الحقوق والواجبات والمساواة أو تكافؤ في الفرص، وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شروط هي:

- عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي الى التمييز من أسباب، فلا يمكن تحقيق العدالة إلا في إطار وجود دولة يتساوى الجميع فيها أمام القانون، ويكون واجب السلطة هو العمل على تحقيق التوازن والعدالة بين مصالح جميع أفراد المجتمع، من خلال وضع السياسات وتطبيق الإجراءات عبر وسائل مختلفة (فورهولت، 2010، صفحة 144).

- توفير الفرص حيث أنه لا جدوى من الحديث عن التكافؤ في الفرص إذا كانت البطالة متفشية، وهو ما يلزم الدولة وضع برامج وسياسات بتوفير فرص العمل للقضاء على البطالة.

- تمكين أفراد المجتمع من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

وجدير بالإشارة أن العدالة الاجتماعية قد لا تتحقق حتى إذا تساوت الفرص وتحققت الشروط الثلاثة السابق ذكرها، فقد ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد وفي حظوظ أسرهم من الفقر أو الغنى ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقاً واسعةً في العوائد أو النواتج تتجاوز ما يمكن اعتبارها فروقاً مقبولة اجتماعياً. ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفوارق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته، ذلك أن المساواة في الفرص شرط ضروري للعدالة الاجتماعية، ولكنه شرط غير كاف لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات (العيسوي، 01 أكتوبر 2012).

ب. التوزيع العادل للموارد والأعباء

إن النظام الاجتماعي العادل هو الذي يتيح لأعضائه حرية أكبر وخيارات أكثر، ويجعل الموارد العامة متاحة للجميع على قدم المساواة، كما يضع سياساته وينظم مؤسساته على نحو يمكن الأكثرية الساحقة من استثمار تلك الفرص والموارد (رولز، 2009، صفحة 147) ، ويكون التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال أنظمة الأجور وسياسة التحويلات والدعم خاصة الخدمات العمومية كالخدمات الصحية والتعليمية، ويتحقق ذلك بالعديد من الوسائل التي يتم بها توزيع الدخل وإعادة توزيعه داخل ا المجتمع (النجار ا.، 2012، صفحة 119). ويعتبر التوزيع العادل للدخل والثروة من أهم الأهداف لأي مجتمع لما في ذلك من تقليل أو تقريب للفوارق بين طبقات المجتمع وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن التوزيع العادل للدخل والثروة يقوم على أساسين هما((الكبسي، 2013، صفحة 7):

العدالة في تكافؤ الفرص : وتكافؤ الفرص في العمل والتشغيل أمر ضروري لتحقق العدالة في التوزيع، وهذا يستلزم أن تُكفل فرص العمل والإنتاج للجميع وتُضمن حرية التعاقد والتعامل.

العدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج: وتتجلى في حصول كل شخص ساهم في العملية الإنتاجية على المكافأة العادلة المقابلة للجهد الذي بذله.

ج. تحقيق نظام حماية إجتماعية (الضمان الاجتماعي)

تعتبر الحماية الاجتماعية أحد أركان العدالة الإجتماعية وتحظى بمكانة في ضمان أن يعيش كل فرد داخل المجتمع حياة كريمة، وتحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبرامج منظمة العمل الدولية،كما يُلزم المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأعضاء فيه بضرورة حق كل شخص في الضمان الإجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (النعيم، 1974، صفحة 195).

وتتضمن برامج الضمان الاجتماعي على عدة برامج فرعية هدفها الأساسي مساعدة الطبقات والشرائح الفقيرة والمحرومة في المجتمع ولعل أهم تلك البرامج برنامج ضمان كبار السن (الشيخوخة)، برامج الرعاية الطبية برامج التأمين عن البطالة وغيرها من البرامج (موسى، 2011، صفحة 546).

2.2.4.وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية

تسعى العديد من الدول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع أفضل للدخل الوطني، مبني على تعويض عادل لعوامل الإنتاج وإلى خلق مناصب عمل جديدة وإلى تحقيق نظام حماية إجتماعية بوسائل متعددة، وعليه فإنه من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

الضروري أن نشير إلى الوسائل التي يمكن بها أن تتحقق العدالة الاجتماعية وسنوجزها فيما يلي:

أ. النظام الضريبي

تعد السياسة الضريبية بما فيها النظام الضريبي من بين أهم الوسائل المحققة للعدالة الاجتماعية، لذا اتجهت الدول المتقدمة منذ القرن العشرين إلى استخدام الضرائب كأداة للإصلاح الاجتماعي وللتوجيه الاقتصادي إلى جانب الغرض المالي، إلاّ أنه يجب أن نشير إلى أن ما وصلت إليه هذه الدول، قد عرفه الإسلام منذ ظهوره فكان للضريبة أغراض سياسية واجتماعية واقتصادية إلى جانب تحصيل الموارد المالية (الدمرداش، 2011، صفحة 245).

ويتسم النظام الضريبي بكونه يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية، ونقول على أن النظام الضريبي يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية، كلما تعددت شرائحه الضريبية واتخذت منحنى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للمكلفين.

ب. سياسات الدعم

تعمل الكثير من دول العالم على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل الوطني وبوسائل متعددة، ويعتبر الدعم من الوسائل الأساسية التي لجأت إليها الدول لتحقيق توزيع عادل للدخل وضمان حد أدنى لمستوى معيشة كل مواطن، ونجد هناك نوعين من الدعم دعم مباشر ويتمثل بصفة أساسية في تحمل الدولة جزءا من تكلفة السلع الغذائية الأساسية والتي يستهلكها الملايين من أفراد الشعب، والنوع الثاني هو الدعم غير المباشر والذي يتجلى في انخفاض بعض أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام عن سعر السوق أو انخفاضها حتى عن سعر التكلفة (عز، 2006، صفحة 32) ، وكمثال على ذلك مجانية التعليم للجميع وكذا الرعاية الصحية، وكذا انخفاض أسعار الطاقة (البنزين بكل أنواعه، الكهرباء).

ج. سياسة الإنفاق العام

إن ظاهرة زيادة النفقات العامة تعتبر من المظاهر العامة، حيث تغلب على جميع الدول بدون إستثناء بالرغم من إختلاف أوضاعها السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ومما لاشك فيه فإن النفقات العامة تقوم بدور أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن النفقات العامة تقوم بدور إيجابي في هذا المجال، إذ تؤثر في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد، فيمكننا أن نميز بين نوعين من النفقات، نفقات حقيقية تؤدي الى خلق دخول للأفراد مقابل إنتاج السلع والخدمات، ونفقات تحويلية تؤدي إلى تحويل الدخل الوطني أو جزء منه لصالح بعض الفئات الاجتماعية، وبالتالي فإن الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام تستطيع التحكم في توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، بما يحقق العدالة الاجتماعية (الجمل، 2007، الصفحات 364-365).

د. سياسة الأجور

وتشكل سياسة الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب إصلاح هيكل الأجور والدخول الذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويبين بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المحققة من خلال العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم، ويتضمن إصلاح هيكل الأجور ثلاثة جوانب حيث يقتضي الجانب الأول وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور ويتطلب الجانب الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلا من الأجر أو الراتب، أما الجانب الثالث فيقتضي تحقيق العدالة الأفقية والعدالة الرأسية للدخول داخل القطاع الواحد.

3.4.أهمية العدالة الاجتماعية

يكتسي تحقيق العدالة الاجتماعية أهمية بالغة في المجتمعات بالرغم من إختلاف توجهاتها الاقتصادية وإنحيازاتها الاجتماعية، لذا فهي هدف مشترك تسعى لتحقيقه كل الأنظمة الاقتصادية لنشر الطمأنينة والسلام والتعاون بين أفراد المجتمع،كما أن تحقيقها هو في حد ذاته سبب يؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي عادل بين طبقات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المجتمع، بمعنى إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

- تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني والثروة.
- تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.
- القضاء على الفقر والحرمان بتهيئة الظروف الملائمة للأفراد للتقدم والرقي، وتقليل معدلات الفقر مرتبط بعدالة التوزيع.
- نشر وتشجيع كل صور التضامن والتكافل الاجتماعي وغرس روح التعاون بين افراد المجتمع.
- تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مقبولة.
- تحقيق أكبر مستوى من الأمن والسلم الاجتماعي.

5.النظام الضريبي

إن النظام الضريبي في أي دولة ما هو إلا مكون من مكونات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، فهو يتأثر بهذه الأخيرة، كما يؤثر فيها حسب أهداف السياسة الضريبية، وهذه الأخيرة ما هي إلا خطة لتحقيق اهداف تمثل السياسة العامة للدولة، ومن ثم فهي سلوك الدولة وفقا لخطة تضعها لتسير عليها فى شؤونها الضريبية بغية تحقيق اهداف مالية او اجتماعية او اقتصادية او سياسية، ولهذا فإن النظام الضريبي لأي دولة يعكس طبيعة نظامها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، ومدى تطورها الاقتصادى وما ترتب على ذلك من ضرورة اتساق السياسة الضريبية مع السياسات المالية الاخرى بصفة خاصة ومجمل السياسات الاقتصادية بصفة عامة.

1.5.تعريف النظام الضريبي

يقوم النظام الضريبي بالتحكيم بين مجموعة القضايا الضريبية التي تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات العمومية، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحددها الدولة والرامية الى تحصيل إيرادات مالية ويكون ذلك بداية من الربط والتشريع إلى التحصيل، والنظام الضريبي ما هو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية،كما أن أهدافه تطورت بتطور دور الدولة، حيث انتقلت من الهدف التقليدي والمتمثل في الهدف المالي إلى أهداف أخرى سياسية، اقتصادية، واجتماعية.

ويحتمل تعبير النظام في مجال الضريبة مفهومين، مفهوما واسعا وآخر ضيقا، فهو يقابل في مفهومه الواسع مضمون التعبير الفرنسي (Institution) أي مجموع العناصر الايديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان يمثل الواجهة للنظام الذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع رأسمالي عنه في مجتمع اشتراكي، كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف. بينما يقابل في مفهومه الضيق المصطلح الفرنسي(System) الذي يعني مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع الضريبي إلى الربط والتحصيل (البطريق، النظم الضريبية، 2003، صفحة 19).

ويرى الأستاذ حامد عبد المجيد دراز أن النظام الضريبي هو " مجموعة الضرائب التي يُراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع" (عثمان، 2007، صفحة 323).

كما يُعرف النظام الضريبي على أنه "مجموع العناصر الأيديولوجية، والقانونية، والاقتصادية، والفنية التي يؤدي تراكبها إلى قيام كيان ضريبي معين، يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم، والذي تختلف ملامحه من بلد لآخر" (بوعون، 2010، صفحة 57).

2.5. ماهية العدالة الضريبية ومناهجها

تتعد تحديات النظم الضريبة في الدول النامية، إذ تأتي العدالة الضريبية في مقدمة هذه التحديات،وكدليل لمدى أهميتها فقد تضمنت مختلف دساتير العالم نصوصا تنظيمية تشير إلى إلزامية التقيد بوسائلها وأن تكون من مبادئ ومعايير أي نظام ضريبي إذ تعتبر جزءا من العدالة الاجتماعية، فالمواطنون متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية كل حسب قدرته الضريبة،كما لا يجوز أن تحدث أي ضريبة إلا بمقتضى القانون ولا يجوز أن تحدث بأثر رجعي أي ضريبة أو جباية أو رسم أو أي حق كيفما كان

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

نوعه، ومفاد هذا الاهتمام هو أن غالبية دول العالم تسعى إلى تحقيقها بغية الوصول إلى مستويات معينة من العدالة الاجتماعية على أن يكون ذلك من خلال النظم الضريبية.

وفيما يتعلق بمفهوم العدالة الضريبية يفرق عادة بين العدالة كهدف من أهداف الضريبة وبين العدالة كركن أساسي من أركان الضريبة، فبالنسبة للعدالة الضريبية كهدف فالمقصود هو وظيفة الضريبة التي يجب أن تحققها في المجال الاجتماعي والاقتصادي حيث تعد أداة لإحداث تعديل في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وهو ما يعني أن تهدف الضريبة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، أما بالنسبة للعدالة الضريبية كركن من أركان الضريبة فيقصد القواعد التي تنظم أحكام الضريبة في فرضها وتحصيلها ويراعيها القانون الجبائي وتلتزم بها الإدارة الضريبية، بحيث تتوافق الضريبة مع المقدرة التكليفية للمكلف، ومما لاشك فيه فإن ركن الضريبة سيحقق هدفها (فرهود م.، 2001، الصفحات 16-17).

1.2.5. تعريف العدالة الضريبية

إن تحديد مفهوم محدد للعدالة الضريبية يكتنفه الكثير من الغموض فقد اختلف فقهاء المالية في تحديد مفهوم واضح للعدالة الضريبية حيث أن ما يراه البعض محققا للعدالة الضريبية قد يراه آخرون إجحافا ومناف لقيم العدالة الضريبية، وبالرغم من اختلافهم في صيغ تعريفها إلا أ نهم يتفقون على أن الضريبة يجب أن تكون عادلة (Dalton, 1954, p. 66)، بمعنى أن يتحمل كل مكلف نصيبه في تمويل النفقات العامة وأن تسهر الضرائب على التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع أي تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته بإعادة توزيع الدخل والثروة (Deruel, 1982, p. 2) ، كما أنها يمكن أن تتمثل في مساهمة أفراد المجتمع في النفقات العامة للدولة كل حسب مقدرته، أي أن تتناسب الضريبة مع دخل المكلف بها (Smith, 1898, p. 651).

ويقصد بالعدالة الضريبية أيضا أن يتم توزيع الأعباء الضريبية بين مختلف المكلفين بصورة عادلة كما يجب أن نشير في هذا السياق بأن العدالة الضريبية يجب تنطوي على النظام الضريبي ككل وليس على كل ضريبة على حدى، فإذا كان النظام الضريبي في الدولة يتكون من مجموعة من الضرائب المشكلة له فإنه من الخطأ انتقاد إحدى هذه الضرائب بكو نها غير عادلة ذلك لأن هذه الضرائب قد تلغي أثر بعضها البعض فتؤدي إلى نظام ضريبي عادل.

وتبعا لما سبق فإن مفهوم العدالة الضريبية يتحدد وفقا لتقاليد المجتمع وإيديولوجياته السياسية والاجتماعية وبالتالي يحكم على النظام الضريبي بأنه عادل إذا ما ترتب عليه معملة ضريبية يؤمن غالبية أفراد المجتمع بعدالتها((دراز ح.، 2000، الصفحات 235-236).

2.2.5. مناهج توزيع الأعباء الضريبية

إن تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين يستلزم توزيع الأعباء الضريبية على أسس تحقق لهم العدالة مع مراعاة المادة الخاضعة للضريبة وظروف المكلف بالضريبة الشخصية وبناءا عليه فقد ظهرت العديد من المناهج المساعدة على كيفية توزيع الأعباء الضريبة بما يحقق العدالة الضريبية وبالتالي العدالة الإجتماعية ونخص منها بالذكر ما يلي:

- منهج المنفعة العامة: وتم استخدام هذا المنهج كمنهج لتوزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين بما يحقق العدالة الضريبية فوفقا لهذا المنهج تدفع الضريبة مقابل المنفعة، ويعتبر نصيب دافع الضرائب من جملة الأعباء الضريبية نصيبا عادلا إذا تكافأ أو تناسب مع ما يعود عليه من منافع الإنفاق العام، وبمعنى آخر أن مقدار الضريبة التي يدفعها المكلف تحدد بناءا على المنفعة التي يحصل عليها من استخدام المرافق العامة، إلا أن هذا المنهج ما يعاب عليه هو صعوبة قياس المنافع المنتفع بها وصعوبة تحديد المنتفعين بها (موسى، 2011، صفحة 46).
- منهج القدرة على الدفع: ويقوم هذا المنهج على أساس أن توزيع العبء الضريبي يجب أن يتم حسب المقدرة الاقتصادية للأفراد على دفع الضريبة وتقاس هذه المقدرة بالاستناد إلى عناصر موضوعية ملموسة كالدخل والثروة وهي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عناصر موضوعية يمكن قياسها، ويفسر هذا المنهج المبادئ التي تعمل بها التشريعات المالية في الوقت الحاضر كمبدأ إعفاء الحد الأدنى للدخل ومبدأ الخصم للأعباء العائلية ومبدأ التمييز بين الدخول والعمل بالضرائب التصاعدية، وبالنسبة لتفسيرها لمبدأ إعفاء الحد الأدنى للدخل فمعناه أنه ليس لصاحب الدخل الأدنى مقدرة تكليفية ما، لذا لا يجب إلزامه بدفع شيء، وبالنسبة لمبدأ الخصم للأعباء العائلية فيفسر بأن وجود زوجة وأولاد للمكلف بالضريبة يقلل من مقدرته التكليفية لذا فمن متطلبات العدالة خفض العبء الضريبي أما مبدأ التمييز بين الدخول تتطلب اختلاف المعاملة الضريبية تبعا لمصدر الدخل فتختلف إن كان مصدر الدخل هو العمل عما إذا كان مصدر الدخل هو رأس المال، أما ما تعلق بمبدأ الضرائب التصاعدية فيمكن تفسيرها على على أساس أنه كلما زادت قدرة المكلف على الدفع تَطلّب ذلك أن يتحمل عبئاً ضريبيا أكبر (العلي، 2011، صفحة 190).

- منهج الضرائب الوظيفية: ويقوم هذا المنهج على أن أساس توزيع العبء الضريبي هو التوزيع الذي يضمن تحقيق الآثار المرغوبة بالكم والكيف الذي يهدف المجتمع إليه، فالضريبة وفقا لهذا المنهج أداة وظيفية أي وسيلة لتأدية وظيفة معينة وعليه فإن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تحدد الآثار الاقتصادية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والآثار الاقتصادية المرغوبة هي التي تحدد نوع أو أنواع الضرائب التي ينبغي فرضها في المجتمع (دراز ح.، 2000، الصفحات 234-235).

3.5. أنواع العدالة الضريبة ووسائل تحقيقها

1.3.5. أنواع العدالة الضريبية

تطرقنا سابقا إلى منهج من بين مناهج توزيع العبء الضريبي ألا وهو منهج القدرة على الدفع والذي يعني المساواة في تحمل الأعباء الضريبية ويقتضي التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين المكلفين أن يكون مقدار ما يدفعه المكلف كضريبة مرتبط بقدرته على دفعها ووفقا لهذا المنهج فإن العدالة الضريبية سوف تتحقق إذا ما اعتمد على معيارين والذين سندرجهما كأنواع للعدالة الضريبية وسنوجزهما فيما يلي:

- العدالة الأفقية: نقصد بالعدالة الافقية بأ ا تَساوي العبء الضريبي بين المكلفين بالضريبة الذين لهم نفس المركز المالي والحالة الاجتماعية (محمدين، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة مقارنة في الفكر المالي الإسلامي والحديث، 1989، صفحة 83) ، والمفهوم مما سبق أن المكلفين بالضريبة يخضعون لمعاملة ضريبية متساوية بشرط أن تتساوى مراكزهم المالية والاقتصادية وكذا حالا م الاجتماعية وقدر م على دفع الضرائب، وفي هذا السياق فإن قدرة المكلفين على دفع الضريبة قد تختلف من شخص لآخر رغم تساوي العناصر الموضوعية الملموسة والقابلة للقياس كالدخل أو الثروة ،وذلك نتيجة لإختلاف أحوالهم الاجتماعية والتي تختلف من مكلف لآخر وعليه وتحقيقا لمبدأ العدالة الأفقية فلابد من أن تتساوى المراكز الاقتصادية والحالة الاجتماعية والقدرة على دفع الضرائب.
- **العدالة الرأسية:** والمقصود بها اختلاف المعاملة الضريبية بين المكلفين الذين هم في ظروف اقتصادية مختلفة (فرهود م.، 2001، صفحة 22) ، وتعرف أيضا على أنها اختلاف المعاملة الضريبية للممولين الذين هم في مراكز مالية واجتماعية مختلفة وبذلك تدخل الحالة الاجتماعية في الحسبان (محمدين، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة مقارنة في الفكر المالي الإسلامي والحديث، 1989، صفحة 83) ، وبإدخال الحالة الاجتماعية في الحسبان فهذا يقتضي اختلاف المعاملة الضريبية، وتتحقق العدالة الضريبية من خلال العدالة الرأسية فمن هم في وضع أفضل يجب أن يدفعوا مزيدا من الضرائب ومن ثم تصبح العدالة الضريبية جزءا من العدالة الاجتماعية، فالضريبة تصبح من بين أدوات الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

2.3.5. وسائل تحقيق العدالة الضريبية

إن تحقيق العدالة الضريبية ليس بالأمر السهل على مصممي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

النظم الضريبية، لذا كان من الضروري مراعاة ووضع مجموعة من الضوابط أو الوسائل التي تحقق العدالة الضريبية بين المكلفين،حيث أن تحقيقها يعد بمثابة الطريق إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومن بين الوسائل التي تساهم في تحقيق العدالة الضريبية نذكر ما يلي:

أ. شخصية الضرائب: تعتبر وسيلة شخصية الضرائب من بين الوسائل الهامة والمعتمدة من المشرع الجبائي في سعيه لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، حيث أنه لم يعد الدخل وحده كافيا للدلالة على قدرة الشخص التكليفية، فقد يكون هذا الدخل لمكلف له ديون وإلتزامات عائلية ومعيل للأولاد وقد يكون لمكلف ليس له أي التزامات وبالتالي فالطرفين غير متساويين (بدوي، 1966، صفحة 171) ، وتأخذ الضريبة أحيانا صبغة شخصية فتوصف في هذه الحالة بأ نها ضريبة شخصية إذا كانت شخصية المكلف ومركزه المالي وحالته الاجتماعية تراعى في قواعد ربطها ومثال ذلك التخفيض من الضريبة المفروضة على شخص متزوج ذي أولاد مقارنة بمكلف أعزب بالرغم من تساويهما في الدخل.

وتتماشى الضريبة الشخصية مع اختلاف ظروف المكلف وتتفق والفكرة الحديثة للعدالة المالية، وما هو ملاحظ هو أن الضريبة الشخصية قد تطورت في النظم الضريبية الحديثة وهناك مظاهر متعددة لهذا التطور منها إعفاء حد لازم للمعيشة وإعفاء الأعباء العائلية (موسى، 2011، الصفحات 105-106) ، يعتبر إعفاء الأعباء العائلية من بين أهم المبادئ التي تساهم في تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.

وعموما فشخصية الضريبة تترك للمكلف ما يلزم لمقابلة أعبائه الشخصية والعائلية والمهنية وما يلزم لمقابلة أعبائه ودويونه، بمعنى أ تستلزم معاملة المكلفين معاملة مالية مختلفة أي الاختلاف في تقدير المقدرة التكليفية، وفي السعر الذي تفرض به الضريبة وهو ما يعني الأخذ بمبدأ تصاعدية الضريبة ومعنى ذلك أن التصاعد يعتبر عنصرا من عناصر مبدأ شخصية الضرائب ذلك أنه يدخل في إعتباره حجم الدخل أو العائلية (موسى، 2011، الصفحات 105-106).

ب. عمومية الضرائب: ويقصد بعمومية الضرائب فرض ضريبة على جميع الأشخاص وعلى جميع الأموال دون إعفاء لبعض الأشخاص من دفعها بدون نص قانوني،كما لا تفرض على أموال دون أخرى (العلي، 2011، صفحة 199).

من خلال التعريف السابق لعمومية الضرائب يتجلى أن هناك نوعين من العمومية عمومية شخصية وعمومية مادية، وهو ما سنتطرق له بإيجاز فيما يلي:

- العمومية الشخصية: ووفقا لهذا المبدأ فإن العمومية الشخصية معناها أن تقوم السلطات العامة بفرض ضرائبها على جميع الأشخاص تحت سيادتها والمرتبطين والملتزمين بآداء الضريبة نظرا لإرتباطهم إحدى الروابط التي تلزمهم بأدائها (موسى، 2011، صفحة 93) ، وعليه فلابد على كل نظام ضريبي التقيد والأخذ بمبدأ العمومية الشخصية للضريبة، ومغزى هذه العمومية أن تفرض الضريبة على كل الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الخضوع للضريبة مهما كان نوعها فلا يعفى من الضرائب شخص إلا بوجود ما يبرر ذلك (فرحات، 1990، صفحة 370).
- العمومية المادية: ومن خلال ما سبق فالمقصود بالعمومية المادية هو أن تقوم السلطات العامة بفرض ضرائبها على جميع الأموال وبدون استثناء سواء كانت دخولا أو ثروات إلا ما أعفي منها بنص قانوني ومبرر لذلك.

ج. الحد من الازدواج الضريبي: إن تحقيق مبدأ العدالة الضريبية يتطلب على واضعي النظام الجبائي عدم إخضاع الشخص أو الدخل أو الثروة للضريبة في نفس المدة أكثر من مرة إذ أن حدوث ذلك يعني حدوث ما نصطلحه الازدواج الضريبي والذي يعد من نواقض تحقق العدالة الضريبية.

د. تصاعدية الضريبة: إن تحقيق العدالة الضريبية يقتضي العمل بمبدأ الضرائب التصاعدية التي تعمل تحقيق المساواة الاجتماعية والتقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وبالتالي فتصاعدية الضريبة تعمل على التوزيع العادل للعبئ الضريبي بين

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المكلفين(kath, 2000-2001, p. 66) .

هـ. فرض الضريبة على الدخل الصافي: تتطلب العدالة الضريبية فرض الضريبة على الدخل الصافي وطبقا لذلك يجب خصم كل النفقات الإنتاجية أو تكاليف الحصول على الدخل، وهذه الأخيرة تكون محددة قانونا بأنها تكاليف قابلة للخصم من الدخل الإجمالي للحصول على الدخل الصافي، وما يجب أن ننوه إليه هنا هو أن الدخل الصافي في هذه الحالة هو الدخل الإجمالي مخصوما منه تكاليف الحصول على هذا الدخل (العلي، 2011، صفحة 199) ، وبالتالي فتحديد مصطلح الدخل الصافي يختلف في تحديده من قانون ضريبي لآخر ففي بعضها نجد الدخل الصافي هو الدخل بعد الخضوع للضريبة وفي البعض الآخر نجد أنه هو الدخل الإجمالي بعد خصم التكاليف وهو الدخل الخاضع للضريبة.

و. المساواة أمام الضرائب: والمقصود بها عدم التمييز بين أفراد الوطن الواحد في فرض الضريبة، أي أن تحقيق المساواة أمام الضرائب يتطلب إخضاع جميع من هم في مركز اقتصادي واحد لعبء ضريبي واحد ويختلف العبء الضريبي في حالة اختلاف المراكز الاقتصادية للمكلفين بالضريبة أي تختلف المعاملة الضريبية بمجرد اختلاف المراكز الاقتصادية وهو ما نسميه العدالة الرأسية وتتساوى المعاملة الضريبية في حال تساوي المراكز الاقتصادية وهو ما نسميه العدالة الرأسمالية (العلي، 2011، صفحة 194).

مما سبق فإنه لتحقيق العدالة الضريبية لابد من مراعاة العناصر السابقة الذكر، وما تحقيق العدالة الضريبية إلا وجه من أوجه تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تعد قِوام أي نظام ضريبي في العالم حيث أن مختلف دساتير العالم نصت صراحة على ضرورة تحقيق هذا المسعى.

6.السياسة المالية وتحقيق العدالة الاجتماعية

إن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يجب أن يبقى مقتصرا على الخطابات، فقد حصر المفهوم وتطبيقاته في مدخل واحد وتم التركيز عليه مثل المطالبة بعدالة الأجور والتي تعد جزءا من المفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية وعدم التركيز على المؤشرات الأخرى لها والتي ترتبط بباقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وعلى رأسها الحق في الخدمات العامة كالصحة والتعليم، ولهذا وجب التعامل مع العدالة الاجتماعية كمفهوم واسع ومجرد وليس مرتبطا بمطالب فئوية أو ولا جوانب سطحية، ولهذا السبب فإن الدولة، عن طريق السياسة المالية، تستطيع أن تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخول التي يتحملها الأغنياء أكثر من الفقراء ومن ثم زيادة الانفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات غير الإنتاجية التي يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود، فمن خلال السياسة المالية يكن للدولة أن تحافظ على استقرار الأسعار، القضاء على البطالة، إعادة توزيع الدخل القومي، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، واستقرار أسعار الصرف وكل هذا يساهم بفعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع.

1.6. علاقة النظام الضريبي بالنظام الاجتماعي

إن للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع أثره المباشر على هيكل النظام الضريبي، فمن الواضح أن معدل الزيادة في السكان له أثره البالغ على النظام الضريبي، فالدولة التي تسعى الى تشجيع النسل لأغراض ما سياسية أو عسكرية، سوف تسعى الى منح اعفاءات وتخفيضات ضريبية، أما الدول التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة فسيكون الوضع معاكسا لما سبق (فوزي، 1972، صفحة 242) ، كما تؤثر عادات المجتمع وقيمه الأخلاقية وتقاليده على النظام الضريبي ففي حالة الدول المتشبعة بقيم الدين الإسلامي والتي تنتشر فيها بعض الآفات الاجتماعية كتعاطي الخمور بأنواعها، وتتم فيها المعاملات الربوية، يصبح للضرائب على هذه المجالات دورا بارزا في نظامها الضريبي (الزبيدي، 2013، صفحة 50) ، ونجد حصيلة هذه الضرائب قليلة بل تكاد تكون منعدمة والعكس بالنسبة للدول الأخرى والتي لا تتمسك بأحكام الدين الإسلامي فإن حصيلة الضرائب المفروضة على المعاملات السابقة، تكون مرتفعة حتى ولو كانت النسب المفروضة عليها منخفضة وذلك

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

نظرا لكثرة المعاملات في المجالات **السابقة (فوزي، 1972، صفحة 243)** ، فالنظام الضريبي إذن يختلف من دولة لأخرى، ويختلف داخل الدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى، وعليه فإن النظام الضريبي في مضمونه ومحتواه يتوقف بدرجة كبيرة على الاعتبارات السابقة الذكر، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والدينية، حيث أنه لكل نظام اقتصادي نظامه الضريبي الذي يعكس فلسفته وتوجهاته، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها.

2.6.علاقة العدالة الاجتماعية بالنظم الضريبية

إن في كل دولة متقدمة، نامية أو متخلفة ،رأسمالية أو اشتراكية هناك مبدأ مقرر وحق أصيل لابد منه ألا وهو حق المواطن في أن ينعم بالعدالة الاجتماعية في ظل المجتمع الذي يعيش فيه وما من دستور من دساتير العالم إلا ونص على هذا الحق، ولهذا أصبحت العدالة الاجتماعية في الدول والمجتمعات ذات أهمية بالغة وشغلت مجالا واسعا من مجهودات مختلف الأطراف على المستوى الدولي والوطني على مر العصور والأزمنة، ولم تأت هذه الأهمية فجأة بل كانت نتيجة لما مرت به البشرية من ظلم اجتماعي لقرون عدة ولما يعانيه العالم من أمراض وآفات اقتصادية كالفقر، عدم الاستقرار الاقتصادي وضعف معدلات التنمية ولمعالجة ما سبق لابد من إصلاحات جوهرية تمس النظام الاقتصادي بصفة عامة والنظام الضريبي على وجه الخصوص، ولعل من المفيد أن ننوه هنا بأن الشروع في الإصلاحات الاقتصادية بما فيها الجبائية يقتضي تحقيق جملة من الأهداف والتي لا تخرج في العادة عن تنمية اقتصادية، استقرار اقتصادي وعدالة اجتماعية، حيث أن درجة الأهمية النسبية للأهداف السابقة بتفضيل هدف على حساب الآخر تختلف بإختلاف سمات كل نظام اقتصادي وبالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في كل مجتمع.

ويعد المجال الضريبي أرضية خصبة لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ يسعى المشرع الضريبي إلى تحقيقها باستخدام النظام الضريبي، من خلال العدالة الضريبية مهملا بذلك الأغراض التقليدية للنظم الضريبية، فلم يعد يقنع استخدام النظم الضريبة للأغراض المالية وتحصيل الموارد المالية من خلال توزيع عادل للنفقات فقط، وإنما يقصد على وجه الخصوص تحقيق إصلاحات اقتصادية ومالية واجتماعية (موسى، 2011، صفحة 46) ، وما لا شك فيه أنه أصبح ينظر الى الضرائب كسلاح رئيسي للمساهمة فى تحقيق توزيع للدخل، حيث انه لا يمكن لأي اقتصاد ان ينجح ما لم يتم حل مشكلات الفقر وعدم المساواة وتوزيع الدخل، وقد استخدم موضوع الانفاق الاجتماعى بدرجة كبيرة لتصحيح ذلك إلا ان الانفاق الاجتماعى يعتبر اداة واحدة من الادوات المتاحة، خاصة وأن اسباب الفقر ومشاكل توزيع الدخل ترجع الى عوامل متعددة جوهرية، ومن ثم نجد ان هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل باستخدام السياسة الضريبية خاصة والسياسة المالية بصفة عامة يحتل أهمية كبيرة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية علي حد سواء، وذلك بسبب دوره الكبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ومن ثم الامن القومي للمجتمع، خصوصا مع اتساع الفجوة الداخلية بين الاغنياء والفقراء.

ولهذا فإن الضرائب تلعب عدة أدوار هامة، فهي من جهة إحدى الآليات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية بحيث يتحمل الفرد ما يخصه من اعباء عامة بما يتناسب مع مقدرته التكليفية، دون اخلال بالتوازن الحتمي بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة. كما أنها تعتبر، من جهة أخرى، من أهم العوامل المؤثرة على القدرات الاقتصادية والتنافسية للدولة، وذلك لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء كافة القطاعات الفاعلة في المجتمع. فبالإضافة إلى تأثير السياسة الضريبية وآلياتها على مسار الاستثمار القومي بشقيه المحلي والأجنبي فإنها تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما ما هو جدير بالإشارة إليه هو ما تعلق بالعدالة الاجتماعية كهدف يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقه نجد أن مفهومها هنا يتسع مداه ويمتد مجاله ليكون أكثر شمولا من مفهوم العدالة الضريبية، وبعبارة أدق نستطيع القول أن العدالة الضريبية هي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جزء من الكل المتمثل في العدالة الاجتماعية (موسى، 2011، صفحة 48).

3.6.السياسة المالية وتعزيز العدالة الاجتماعية

تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

إن أهداف السياسة المالية لم تتبلور بالشكل السابق إلا بعد أزمة الكساد الكبير في مطلع الثلاثينات، فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية كسياسة استخدام الإنفاق العام والإيراد العام بقصد إحداث آثار معينة أو تفادي آثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي معروفة، إذ فيما عدا فترات الحرب كانت السياسة المالية إبقاء التدخل الحكومي عند أدنى مستوى ممكن في تغطية النفقات عن طريق الضرائب، أما القروض العامة فكان الأصل هو عدم الالتجاء إليها إلا في حالات الضرورة على أن يتم سدادها في أقرب وقت ممكن، هذا الموقف لم يكن يتطلب من نظرية الإنفاق العام إلا القليل بينما اهتمت نظرية الضريبة أساساً بفكرة العدالة في تحمل عبء الخدمات العامة، وفي أثناء الكساد كان تدخل الدولة يهدف في المقام الأول إلى الخروج بالاقتصاد من الأزمة، ومن هنا كان التركيز على الإنفاق العام للقيام بالاستثمارات في المجالات التي لا تتنافى مع المشروع الخاص وتمثل في نفس الوقت أساس قيامه بالنشاط، أي الأشغال العامة، واقتصرت السياسة المالية على الجانب الإنفاقي.

في نهاية الثلاثينيات كانت هناك محاولة لدفع الانتعاش الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير، وقد طالب "هانس" (الاقتصادي الأمريكي) بسياسة مالية تلعب دوراً إيجابياً في كل مراحل الدورة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على المساهمة في إخراج الاقتصاد من أزمة الكساد، الأمر الذي يعني الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن الطويل (شهاب، 1988، صفحة 395).

ومن هنا يتضح أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى. ولذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية حيث ينطوي هذا الهدف على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية، وذلك من خلال سياسة الدعم وأيضاً الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورعاية المسنين في إطار الهدف العام ألا وهو توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والعمل على رفع مستوى معيشتها بالقدر الذي يزيد من رغبة وقدرة هذه الطبقة على العمل، ومن ثم يساهم في زيادة إنتاجية الطاقات البشرية المعطلة. كما يمكن تحقيق الهدف الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية، فهذه الأداة يمكن أن تكون عاملاً من عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استخدام السلاح الضريبي كأداة لترشيد الاستهلاك العام والخاص وزيادة الميل الحدي للادخار فضلاً عن تشجيع بعض الصناعات التصديرية وما إلى ذلك (سهير، 1989، صفحة 414).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

خلاصة

يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية أحد المطالب الجوهرية لكل مجتمع من مجتمعات العالم المختلفة، ولا تعتبر العدالة الاجتماعية مفهوما مجردا، بل أنه بتفكيك المفهوم، نجده يرتبط ارتباطا كليا بحياة المواطنين اليومية ويترجم من خلال عدالة توزيع الموارد واستهلاكها، متوسطات دخول المواطنين، سهولة الوصول للخدمات العامة، ...إلخ، وليتم فعليا تحقيق هذه العدالة المنشودة، يجب على الحكومات تبني سياسات عامة ناجحة في مختلف المجالات، ويأتي من أولويات هذه السياسات ما يسمى بالسياسات المالية العمومية التي يتم في إطارها المساهمة في توزيع الثروات من خلال تدبير السلطات العمومية للإنفاق العمومي وتحصيل الضرائب. ولا يكفي فقط تبني الحكومات لسياسات عامة معينة بل يجب أيضا أن تضمن عملية صنع السياسات العامة تحقيق هذه العدالة الاجتماعية، فسوء توزيع العبء الضريبي أو ارتفاع نسبة الضغط الضريبي وكذا غياب التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات العمومية أو ضعف مردوديتها هي أحد المؤشرات الرئيسية التي تساهم في تكريس الاختلالات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن هنا يأتي الدور على السياسة المالية وخاصة الانفاق العام من حيث قدرته على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتأثيره المباشر على استخدام الموارد الكلية للاقتصاد وعلى مستوى الطلب الكلي ناهيك عن التأثير في سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية وكلها أمور تتوقف على مدى ما تتيحه الإيرادات العامة من موارد تعطى الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة، الامر الذي يتطلب تحميل الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة، مع تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة وذلك بتحسين نظام عدالة النظام الضريبي ورفع درجة كفاءته، ولذلك تكتسب السياسة الضريبية خصوصيتها من كونها إحدى أدوات السياسة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين، كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات العامة.

توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا وضع التوصيات التالية:

- لتحقيق العدالة الاجتماعية يجب توفير عدالة ضريبية من خلال ارساء نظام ضريبي كفئ يساعد على ايجاد مناخ جيد للاستثمار .
- تشجيع المشاريع الصغيرة و المتوسطة من اجل زيادة النمو الاقتصادي و اتاحة الفرصة للشباب للاستثمار عبر خلق مناصب شغل و المساهمة في تقليص معدل البطالة .
- اعادة النظر في مستوى الانفاق العام في شقه الاجتماعي خاصة لصالح الفئات الهشة .
- اعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي حتى تصل الاعانات الى مستحقيها و ليس في جيوب اصحاب الثروات .
- خلق مصادر جديدة لتمكين الدولة من توليد زيادات في الايرادات بما يتواكب مع النمو في الدخل دون تغيرات متواترة في معدلات الضرائب او ادخال ضرائب جديدة .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المراجع العربية

1. إبراهيم العيسوي. (01 أكتوبر 2012). العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق. *جريدة الشروق المصرية* .
2. ابن منظور(د.ت). *لسان العرب*. القاهرة: تحقيق عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم الشاذلي، دار المعارف.
3. أبوالسيدأحمد،السيدفتحي عبدة. (2009). *الإسلام والعدالة الاجتماعية،رؤية اجتماعية في الأحكام الشرعية*. الاسكندرية،مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
4. أحمد جامع. (1979). *النظرية الاقتصادية الجزء الثاني التحليل الاقتصادي الكلي* . القاهرة، مصر: دار النهظة العربية ط3.
5. أحمد خليل محمود محمدين. (1991). *دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية*. القاهرة، مصر: وكالة مراكو للإعلام والتسويق.
6. أحمد خليل محمود محمدين. (1989). *دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة مقارنة في الفكر المالي الإسلامي والحديث*. مصر: رسالة دكتوراه في المالية العامة منشورة كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
7. أحمد مصطفى فريد،أحمد السد حسن،محمد سهير. (1989). *الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق*. الاسكندرية مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
8. أحمد يونس البطريق. (2003). *النظم الضريبية*. الإسكندرية : الدار الجامعية.
9. أحمد يونس البطريق. (1977). *مقدمة في علم المالية العامة*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
10. السيد أحمد النجار. (2012). *الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية* . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
11. الصالح علي عبدالعزيز النعيم. (1974). *نظام الضرائب في الإسلام ومدى تطبيقه في المملكة العربية السعودية* . مصر: أطروحة دكتوراه في الحقوق جامعة القاهرة.
12. الفيروز مجد الدين ابادي. (2008). *القاموس المحيط*. القاهرة: تحقيق أنس محمد الشامبو زكريا جابر أحمد دار الحديث.
13. بهاء الدين طويل. (2016). *دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010*. جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي .
14. جون رولز. (2009). *العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. حامد عبد المجيد دراز. (2000). *مبادئ المالية العامة*. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
16. حامد عمار. (2006). *تقديم كتاب، من فجوات العدالة في التعليم تأليف محسن خضر*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
17. خالد محمد المهايني، الجشي خطيب خالد. (2000). *المالية العامة والتشريع الضريبي*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
18. رجب العشماوي شكري،سعيد عبد العزيز عثمان. (2007). *اقتصاديات الضرائب: سياسات، نظم، قضايا معاصرة*. الإسكندرية: الدار الجامعية .
19. سامي خليل. (1982). *النظريات و السياسات النقدية والمالية*. الكويت: الكاظمة للنشر والتوزيع، الكتاب الثاني.
20. سعيد محمد فرهود. (1990). *مبادئ المالية العامة*. سوريا: منشورات جامعة حلب.
21. سورة الحشر، القرآن. (الآية 7).
22. سيد قطب. (1995). *العدالة الاجتماعية في الإسلام*. القاهرة،مصر: دار الشروق ط14.
23. طلعت الدمرداش. (2011). *الاقتصاد الاجتماعي*. القاهرة،مصر: دار النهظة العربية ط3.
24. عادل العلي. (2011). *المالية العامة والقانونالمالي الضريبي* . العراق : مكتبة الجامعة وإثراء للنشر والتوزيع ط1.
25. عاطف محمد موسى. (2011). *العدالة الضريبية في التشريع الضريبي المصري بين النظرية و التطبيق دراسة مقارنة*. القاهرة : دار النهضة العربية.
26. عباس محمد محرزي. (2005). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط8.
27. عبد الباسط علي الجاسم الزبيدي. (2013). *السياسة الضريبية في ظل العولمة*. الإسكندرية،مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
28. عبد الحميد ماهر أحمد عز. (2006). *التشريع الضريبي المصري المبيعات وضرائب الدخل*. القاهرة،مصر: جادو جرافيك الكتاب الأول.
29. عبد الرحمن نصير. (1961). *العدالة الاجتماعية سلسلة المكتبة الثقافية رقم41*. القاهرة: دار العلم.
30. عبد الله علوان. (2001). *التكافل الاجتماعي في الإسلام*. القاهرة مصر: دار السلام.
31. عبد المجيد حامد دراز. (1988). *دراسات في السياسة المالية*. مصر: الدار الجامعية للطباعة و النشر.
32. عبد المعطي سعد فرحات. (1990). *مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة : دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية*. القاهرة،مصر: أطروحة دكتوراه كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

33. عبد المنعم فوزي. (1972). *المالية العامة و السياسة المالية*. بيروت : دار النهظة العربية.
34. عبد الهادي النجار. (1982). *اقتصاديات النشاط الحكومي*. الكويت: مطبعة ذات السلاسل.
35. عبدالواحد عطية السيد. (1993). *دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية* . القاهرة، مصر: دار النهظة العربية ط1.
36. علي لطفي. (1997). *أصول المالية العامة*. القاهرة: مكتبة عين شمس.
37. غدير هيفاء غدير. (2010). *السياسة المالية و النقدية ودرها التنموي في الاقتصاد السوري*. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
38. (قاموس الوسيط2004).
39. قحطان السيوفي. (1989). *اقتصاديات المالية العامة*. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط1.
40. ماير توماس،ادفو فورهولت. (2010). *المجتمع المدني و العدالة* ترجمة *رائد النشار وآخرون*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
41. مجدي محمود شهاب. (1988). *الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة، السياسة المالية للنظام الرأسمالي*. مصر: الدار الجامعية.
42. محمد سعيد فرهود. (2001). *العدالة الضريبية اقتصاديا* . الكويت: مجلة الحقوق، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 4، ديسمبر.
43. محمد عوف الكفراوي. (1997). *السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي*. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع ط1.
44. محمد وديع بدوي. (1966). *دراسات في المالية العامة*. الإسكندرية مصر: دار المعارف.
45. محمد يحي محمد الكبسي. (2013). *العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، صورتها وحدودها ومقاربتها مع التنمية والاقتصاديات الأخرى*. صنعاء، اليمن: قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإيمان.
46. مصطفى هشام الجمل. (2007). *دور السياسة المالية في تحقيق التنميةالاجتماعية، بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة*. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
47. يحياوي نصيرة بوعون. (2010). *الضرائب الوطنية والدولية*. الجزائر: مؤسسة الصفحات الزرقاء.

قائمة المراجع الأجنبية

1. A.R.Prest. (1963). *Public Finance in Theory and Practice.* London: Wiedenfeld & Nicolson 6th edition .
2. Dalton, H. (1954). *principal of public Finance.* London: Edition Routledge& Kegan Paul L.T.D 25th.
3. Deruel, F. (1982). *Finances publique:Droit Fiscal.* Paris: Dalloz 4eme Edition.
4. kath, N. (2000-2001). *Taxation Theory And Practice.* London: Prentice hall.
5. Lymer Dora, H. A. (2002). *Taxation,Policy and Practice.* Australia: Thomson Learning 8th edition.
6. Schiller, B. R. (1989). *the economie today.* new york: the American university,Random house,business division 4th Edition.
7. Smith, A. (1898). *The Wealth Of Nation.* London: Routledge And Son Limited.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International